

السودان: منظمة العفو الدولية تدين إزهاق الأرواح في مخيم كالما بدارفور

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة السودان إلى الكف عن استخدام القوة المميتة وغير المتناسبة في عمليات حفظ الأمن. وتعتبر وفاة عشرات المدنيين في مخيم كالما بدارفور يوم الإثنين الموافق 25 أغسطس/آب على أيدي قوات الأمن السودانية أمراً مرفوضاً ولا مبرر له.

وعلى الرغم من ورود أنباء متضاربة بشأن عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم وأصيبوا بجروح، فقد أبلغت مصادر في مخيم كالما منظمة العفو الدولية بأن ما لا يقل عن 47 شخصاً قُتلوا خلال العملية، بينهم العديد من النساء والأطفال.

إن هذه الخسائر المفجعة في الأرواح تُظهر بوضوح تام - مرة أخرى - عجز كل من حكومة السودان وجماعات المعارضة المسلحة وقوة حفظ السلام في دارفور المعروفة باسم "بعثة الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي في دارفور" (يوناميد) عن حماية السكان المدنيين المكرويين أصلاً، والذين يعيش معظمهم في مخيمات للنازحين داخلياً مبعثرة في أنحاء دارفور، وكلاجئين عبر الحدود مع شرق تشاد.

في يوم الإثنين الموافق 25 أغسطس/آب، دخلت قوات الأمن السودانية مخيم كالما في جنوب دارفور، وهو أكبر مخيم للأشخاص النازحين داخلياً في دارفور، حيث يؤوي 90,000 شخص. ودُكر أن قوات الأمن كانت تعتزم نزع أسلحة الأشخاص الذين بحوزتهم مثل تلك الأسلحة من المقيمين في مخيم كالما. ولا تزال القوات الحكومية تضرب طوقاً حول هذا المخيم.

ومن المؤسف أن السلطات الحكومية السودانية لم توضح بالتفصيل الأحداث التي سبقت تلك الواقعة في مخيم كالما، أو الملابسات التي أدت إلى تلك الخسائر المأساوية في الأرواح، أو عدد المدنيين الذين أُصيبوا بجراح. ويتعين على الحكومة السودانية إجراء تحقيق عاجل في تلك الوفيات وفي الظروف التي أحاطت بالعملية الأمنية في مخيم كالما وحوله.

إن منظمة العفو الدولية تذكّر قوات الأمن السودانية بالتزاماتها بحماية المدنيين وعدم إلحاق الأذى بهم. وبالإضافة إلى ذلك فإنها يجب أن تسمح بدخول وكالات المساعدات الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان إلى المنطقة وتسهيل عملها.

وتحذر منظمة العفو الدولية من أن استهداف المدنيين بشكل متعمد وبلا تمييز، أو استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل أي طرف من أطراف النزاع يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

وتدعو منظمة العفو الدولية جماعات المعارضة المسلحة في دارفور إلى احترام الصفة المدنية لمخيمات النازحين داخلياً. وينبغي ألا تعمل هذه الجماعات في مخيمات النازحين داخلياً ولا انطلاقاً منها، وألا تقوم بنشاطات من شأنها أن تعرض سلامة المدنيين

الذين يعيشون في مثل تلك المخيمات للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين على جماعات المعارضة المسلحة ألا تقوم بتسليح المدنيين ولا بتوفير الأسلحة داخل تلك المخيمات.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن دهشتها لأن قوة حفظ السلام (يوناميد)، التي تسيّر عادةً دوريات في مخيم كالم، لم تتدخل أو لم تحاول إشراك السلطات السودانية في كيفية فض المصادمات التي اندلعت، ووضع تدابير كافية للمحافظة على الطبيعة المدنية لمخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً.

وبموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1769، تقع على عاتق قوة حفظ السلام (يوناميد) مسؤولية حماية المدنيين في دارفور، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في مخيمات المهجرين داخلياً. بيد أن فعاليتها وسمعتها تعتمدان جزئياً على الطريقة التي تضطلع بها بصلاحياتها المتعلقة بحماية المدنيين المستضعفين في غرب السودان.

وتكرر منظمة العفو الدولية دعوة المجتمع الدولي إلى تزويد قوة حفظ السلام (يوناميد) بالنقلات العسكرية الكافية وغيرها من التجهيزات التي تمكّنها من حماية المدنيين في دارفور بصورة كافية.

خلفية

لقد قضى نحو 300,000 شخص حتفهم حتى الآن لأسباب مرتبطة بالنزاع في دارفور. وتم نزوح أكثر من 2.3 مليون شخص، يعيش معظمهم في مخيمات للنازحين داخلياً وفي مخيمات للاجئين في شرق تشاد. ويعتبر مخيم كالم أكبر مخيمات المهجرين داخلياً في دارفور. وعلى الرغم من توقيع اتفاق دارفور للسلام في عام 2006، فإن النزاع لا يزال مستعراً. وتستمر جماعات المعارضة المسلحة في التشطي والانقسام، مما جعل التوصل إلى اتفاق سلام أمراً إشكالياً. وقد بدأت قوة (يوناميد) عملياتها في دارفور في 1 يناير/كانون الثاني 2008، بيد أن عديدها لا يزال يراوح دون العشرة آلاف جندي.